أ/ بطاهر بختة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- جامعة مستغانم-

د/عرقوب وعلي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
- جامعة بومرداس -

الملتقى الدولي حول استراتيجيات تمويل الاستثمار في البنى التحتية
في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة
يومي 05 و06 نوفمبر 2017

عنوان المداخلة:" مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية"
- دراسة حالة مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي-

المحور الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مشروعات البنى التحتية

ملخص: في سياق التحديات الجديدة أصبحت المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرافد الحقيقي للتنمية المحلية للمشاريع الاستثمارية وذلك من خلال ما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، كالبطالة والفقر وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حجاتهم الأساسية.

و يشمل تطوير البنى التحتية استثمارات كبيرة في الأصول التي تستمر لمدة طويلة وغالبا ما تدخل في إطار خطط واسعة النطاق من أجل تطوير المشاريع الجديدة للبنية التحتية المتضمنة فرصة البناء بطريقة معينة لمواجهة التحديات. و مع ذلك يمكن أيضاً أن يكون لها تكاليف كبيرة على البيئة، سواء في إنشائها واستخدامها و وقف تشغيلها أو التخلص منها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حجم العمالة، البنى التحتية.

Abstract: In the context of the new challenges, institutions, especially small and medium enterprises, have become the true source of local development of investment projects through their flexibility and ability to spread in various regions of the country and the exploitation of their local resources, as well as an effective tool in addressing many of the local economic and social problems, Such as unemployment and poverty, and thus the creation of local economic activity that contributes to the stability of the population and to meet their basic needs.

Infrastructure development involves significant investments in long-term assets and often falls within the framework of large-scale plans to develop new infrastructure projects that include the opportunity to build in a certain way to meet challenges. However, it can also have significant costs for the environment, both in its creation, use, shutdown and disposal.

Keywords: small and medium enterprises, size of employment, infrastructure.

مقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا من أهم الأدوات التنموية التي تمكن من إحداث نقلة نوعية في التنمية فرص الاستثمارية، وهو ما أثبتته تجارب عدة دول بل أصبحت الشكل المُهيمن من المؤسسات في الكثير من الدول، وقد أثبتت الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه في سبيل تحقيق هذا الاستثمار. فوعي الحكومات والدول لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفعها للبحث عن كيفية تقديم الدعم اللازم لها، حتى تنجح في إرساء قاعدة اقتصادية قوية تقوم على هذا الصنف من المؤسسات، وقد تجسدت هذه النية في مختلف الاستراتيجيات والبرامج التي تطبقها أغلب الدول بهدف رعاية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالبنية التحتية لها دورا أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين،كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملا حيوياً للتحول الاقتصادي والاجتماعي ، إذ أن وجود البنية تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عال يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية و الخدماتية، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات. ومنه يمكن طرح الإشكالي التالي **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية؟**

الأسئلة الفرعية: 1- فيما تتمثل معايير تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1 - ماهي آليات الاستثمار في البنى التحتية ؟

2 - ماهي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص الاستثمار في البنى التحتية؟

فرضيات الدراسة:

1- البنية التحتية هي عبارة عن مجموعة من العناصر التي الهيكلية.

2 -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التي حققت انتشارا كبيرا في العالم باعتمادها حجم العمالة كمعيار أساسي لتصنيفها.

أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة أهمية في تحديد مدى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشاريع البنية التحتية، فهي تعتبر عمود أساسي في نمو الاقتصاد وتطوير البلدان ولذلك من خلال اعتماد العديد من القطاعات على مدى صلاحية هذه البنى.

منهج الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتلاؤمه مع معطيات دراستنا و إلمامه بمختلف جوانب موضوعنا من خلال التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم مشاريع البنى التحتية .

هيكل الدراسة : قسمنا دراستنا إلى ثلاث أقسام حيث تناولنا أولا معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وثانيا التعريف بمختلف مراحل وخصائص البنية التحتية. وثالثا ركزنا على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المشاريع البنى التحتية.

المحور الأول: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لنهوض بالتنمية الاقتصادية ،وهي تختلف باختلاف إمكانياتها وقدراتها ومراحل نموها من دولة إلى أخرى.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف M.WOITRIN

أجرى هذا الباحث دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966 حول من خلالها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المعايير السابقة أضاف معايير وصفية تسمح بتحديد التعريف

- قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم أو بين القمة والقاعدة
- ضعف التفاوض من سواء عند البيع أو الشراء
- اندماج ضعيف مع السلطات المحلية واستقلالية كبيرة في التموين
- صعوبة الرجوع إلى الأسواق المالية وصعوبة الحصول على القروض الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد أصحاب هذه المؤسسات على التمويل الذاتي.[1]

التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة: ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100عامل، تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول سوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة حيث نعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200عامل[2].

تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"المشروعات أو الصناعات الصغيرة ، وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات ، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في الناطق الحضرية في البلدان النامية ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا، أو ربما بدون رأس مال ثابت ، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة ، وتوفر فرص عمل غير مستقرة ، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي ، يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية."[3]

---

[1]. M. Woitirin, **Enquête sur la situation des petites et moyennes entreprises industrielles dans les pays de CEE**, étude série concurrence,Bruxelles CEE 1996,p13.

[2]. لخلف عثمان ،"**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) جامعة الجزائر، 2004، ص6.

[3]. محمد زوزي،" **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009،ص53.

التعريف المعتمد في الجزائ: أحدث تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الذي جاء ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001، في المادة الرابعة منه والذي تم تفصيله في كل من المواد الخامسة، السادسة والسابعة منه كما يلي :

– تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ، والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية.[4]

تعريف أخر:"هي مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة."[5]

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن هنا يتبين لنا بأن هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات، من هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي. فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية) .في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة. وفيما يلي أهم المعايير الكمية والنوعية:

1– المعايير الكمية

1–1 معيار عدد العمال " حجم العمالة ": يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات:

– مؤسسة مصغرة :وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا.

– مؤسسة صغيرة :وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا.

– مؤسسة متوسطة :وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا

وذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة آلاف من العمال، في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الآلاف من العمال.[6]

---

[4].الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01–18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، رقم 15،77 ديسمبر 2001 ، المواد رقم5،6،7.

[5].شبوطي حكيم،"**الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2008،ص211.

[6].حسين رحيم ،" **نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل**"، الملتقي الدولي الأول حول تأهيل المؤسسات ليومي29 و30 أكتوبر 2001،جامعة سطيف،الجزائر،ص1.

1-2 معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم؛ ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية . غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي. إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.

1-3 معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر .فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفيليبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار .وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا : ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو. أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون.

1-4 معيار معامل رأس المال: يعتبر كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة. لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة. فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبيرا نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا في الإنتاج كثيف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة، وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وجد معيار معامل رأس المال / العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار (K/L)

منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال(PME/PMI) ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج رأسمال كبير وذات التقدم الفني العالي.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.

2- المعايير النوعية: تتمثل المعايير النوعية فيمايلي:

2-1 المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد .وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة و الإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.[7]

2-2 المعيار التنظيمي: تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص لتالية:الجمع بين الملكية والإدارة؛ قلة مالكي رأس المال؛ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛ صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛ المحلية إلى حد كبير؛الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.[8]

2-3 معيار الاستقلالية: تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50%.

2-4 معيار حصتها في السوق: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة.

المحور الثاني: آليات الاستثمار البنى التحتية

تعتبر البنى التحتية من العناصر التي لها أهمية كبيرة في نمو وتطور المؤسسات خاصة الخدماتية منها وذلك لاعتبارها أساس اقتصاد أي مؤسسة.

أولا: مفهوم البنى التحتية

سنتطرق في هذا العنصر إلى تعريف وخصائص البنى التحتية .

---

[7].السعيد بريبش،" **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة ، الجزائر، نوفمبر 2007،ص63.

[8]. خالد عبد العزيز محمد السهلاوي،" **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**"،مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، السعودية،2001، ص 311 و312.

1. تعريف البنى التحتية

تعريف البنية التحتية:" مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كمجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة[9]."

تعريف:" فإن البنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي[10]."

عريف:" المواد الأساسية والهياكل التنظيمية(مثل المباني والطرق والتجهيزات الكهربائية)اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع.[11] "

تعريف:" بأنها عبارة عن جميع المرافق والتسهيلات المستخدمة في توفير الطاقة المشاريع والاستثمارات الأخرى والتي تترك آثارا مختلفة ومتعددة في تحسين معدلات دخل الأسر وتخفيض مستويات الفقر[12]."

2. خصائص البنى التحتية

تتميز البنية التحتية ببعض الخصائص التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي:

تعتبر بعض مشاريع البنية التحتية ذات أهمية استراتيجيه. وعادة ما تكون أيضا خدمات البنية التحتية غير قابلة للتصدير بالتالي فان أسعارها يتم تحديدها في السوق المحلي وتكون إيراداتها مقومة بالعملة المحلية مما قد يجعلها في بعض الأحيان غير ذي جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب نظرا لمخاطر سوق الصرف ومخاطر القابلية للتحويل.

فضلا عن ذلك غالبا ما تكون شركات البنية التحتية ذات أحجام كبيرة وتتطلب بالتالي استثمارات أولية ضخمة وتكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى وتتميز بفترات استرداد طويلة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تمويل مشاريع البنية التحتية كما قد يقوم بعض المستثمرين بطلب ضمانات بالنسبة للإيرادات المستقبلية. إلى جانب ذلك قد تكون بعض الشبكات مثل شبكات الاتصالات غير منسجمة وتسبب في ازدواجية المعدات وتاليا زيادة في التكاليف. واستطرادا يعتبر توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع البنية التحتية بين الدول والقطاع الخاص مسالة مهمة للمستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد كاف على رأسمالهم يسمح لهم بتغطية التكاليف وتحقيق ربح معقول.[13]

-أنها تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطا مسبقا لتحفيز النمو الصناعي.

---

[9]. محمد شرف بن زاوي، دعم **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية** ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم بواقي، الجزائر، جوان 2015، ص75.

[10]. صلاح العودة، رزق السيد احمد ،**دراسة بعنوان البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني**، كلية الدراسات العليا، معهد الإدارة والاقتصاد، جامعة القدس، فلسطين ،2008 ، ص2.

[11]. أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة" ،بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة، 2002 ،ص9

[12] . Bank information cente،octobre 2012 ,:www.bicusa.org

[13]. عيسى محمد غزالي، **خصصة البنية التحتية**، معهد العربي للتخطيط، العدد الثامن عشر، الكويت، 2003، ص11.

-أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.

-أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص، مثل النطاق الذي تستهدفه واستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية.

يتطلب الاستثمار في البنية التحتية في غالب الأمر مبالغ ضخمة وميزانيات كبيرة، فضلا عن كون طبيعة مخرجاته ترجع بالقيمة المضافة للدولة بشكل أساسي، لذلك ففي الغالب تقوم الدولة بتسطيره هذه البرامج وتتكفل بالإنفاق والتسيير والصيانة دون القطاع الخاص، أي أن هذا الأخير لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع إما لارتفاع التكاليف أو انخفاض العائد في بعضها.[14]

ثانيا: آليات تمويل البنية التحتية

إن تمويل البنى التحتية يحتاج إلى مبالغ ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها لذلك فهو بحاجة إلى شراكة مع القطاع العام لتمكنه من ذلك.

1. المتطلبات المالية للبنية التحتية

إن البنية التحتية تمس مختلف مجالات المرافق العامة من إقامة محطات توليد القوى الكهربائية ، الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد،محطات معالجة المياه وتوصيلاتها عبر الأنابيب،الصرف الصحي ، الغاز وتوصيلاته، مشاريع الأشغال العامة التي تشتمل تشييد وبناء الطرق ، الجسور و مشاريع النقل العام التي تتضمن تشييد وبناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونحوها ، إضافةً إلى مشاريع خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع؛وكل هذه المشاريع يمثل تمويلها عبئاً مالياً على نفقات جميع الدول وخاصة الدول النامية نظرا لمتطلبات البنية التحتية المادية والبشرية،فالأولى تشمل مصاريف اقتناء المواد الأساسية لانجاز المشاريع أي كل المواد الأولية للبناء بجانب آلات الحفر،الهدم والرفع...الخ ؛ أما الثانية فتشمل أجور كل الأطر الساهرة على دراسة جدوى المشروع من تقنيين سامين في مجال الأشغال العمومية ، الإنارة...وغيرهم الذين يختلف تخصصهم باختلاف مجال البنية التحتية إلى جانب اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة للبناء.

ولقد اعتادت الحكومة أو القطاع العام في الماضي على إقامة،بناء وتشغيل وحتى صيانة هذه المشاريع وتمويلها من خزينتها على قدر استطاعتها أو تمويلها عن طريق الاقتراض ؛بموجب أن ملكية البنية التحتية تعود لها ،ومن هنا يمكن أن نلمس نشاط الدولة في الحياة الواقعية والمتمثل في الإنفاق العام الذي يضم مجموع ما تنفقه بمختلف هيئاتها من أموال بقصد إشباع حاجات عامة ، وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات.

---

[14]. سعاد سالكي وموري سمية، **الإنفاق العام إحدى آليات تطوير القطاع الأجنبي بالجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، الجزائر، 21نوفمبر 2011، ص769.

وفي الحدود التي يرسمها ؛ ويمكن تصنيف نفقات البنية التحتية ضمن النفقات الاقتصادية التي يقصد بها النفقات الموجهة لتحقيق الأغراض الاقتصادية بصورة أساسية و يسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية أي النفقات المتعلقة بالثروة الوطنية ، حيث يكون الهدف من ورائها زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة؛ وتشمل هذه النفقات على كل ما ينفق على مشاريع الصناعة ، الكهرباء الري الصرف....الخ إضافة إلى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشاريع العامة، وهذا ما يبرر الكم الهائل من الأموال المنفقة لانجاز هذا النوع من المشاريع الذي يعكس حقيقة أهمية وضخامة البنية التحتية[15].

2. آثار الاستثمار في البنية التحتية يحددها عدد من العوامل

غير أن التقرير يحذر من التركيز على زيادة الاستثمار في البنية التحتية من خلال أي مشروع وحسب .فمكاسب الاستثمار في البنية التحتية تعتمد على الظروف التالية:

– درجة التراخي الاقتصادي: تزداد الدفعة التي يتلقاها الناتج إلى حد كبير كلما جاء تنفيذ الاستثمار العام أثناء فترات التراخي الاقتصادي وتيسير السياسة النقدية، علما بأن تيسير السياسة النقدية يحد من ارتفاع أسعار الفائدة استجابة لزيادة الاستثمار.

– كفاءة الاستثمار العام: كذلك تزداد الآثار على الناتج في البلدان التي تتسم باستثمارات عامة عالية الكفاءة، حيث لا يُهدر الإنفاق الإضافي على الاستثمار العام ويخصص لمشروعات عالية العائد.

– كيفية تمويله: وبالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة المستمدة من الاقتصاديات المتقدمة إلى أن الاستثمار العام الممول بإصدار الديون يترك آثارا أكبر على الناتج حين يمول من خلال زيادة أيضا الضرائب أو تخفيض نفقات أخرى[16].

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص الاستثمار في البنى التحتية

–دراسة حالة مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي–

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

أولا: منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عمال مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي في ولاية مستغانم وهي مؤسسة متوسطة من مؤسسات المتوسطة، وقد تم توزيع 40 استمارة عليهم تم استرجاع منها 33 استمارة صالحة للتحليل أي ما يعادل 82.50% من الاستمارات الموزعة، وهو عدد مقبول

---

[15]. لطفي زعباط، **المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب العجز الميزاني – حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2004/2003، ص37.

[16]. نشرة صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية**، 2013، ص4.

إحصائيا نظرا لأن حجم العينة يتجاوز 30 فردا.

1- أداة الدراسة: تم بناء الإستبانة لمعالجة المتغيرات الثلاثة للدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، عدد سنوات الخبرة في المؤسسة، مجال النشاط).

2- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا- كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) كما أن الفقرات تم ترتيبها وفقا لاختبار استيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test)، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقا لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم

ثانيا: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1 -**تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان:** تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع حجم الاستثمار.	5	%54.00	%73.48
تحليل الفرص الاستثمارية في البنى التحتية.	5	%85.01	%92.20
المحاور السابقة معا	**10**	**%80.02**	**%89.45**

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ متوسط بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره ويمكن قبوله نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 80% بالنسبة لإجمالي المحاور، رغم ضعف هذا المعامل بالنسبة لفقرات المحور الأول، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق عال يفوق 89% ما يدل على صدق مختلف بياناته، رغم أن معامل صدق المحور الأول أقل من 60%.

2- تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 33 صاحب مشروع، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية وبيانات مشاريعهم ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الجنس: 87.88% من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 12.12%، وهو مؤشر على ضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر، وتوجه المرأة الجزائرية نحو الوظائف الحكومية أكثر من رغبتها في إنشاء مشروعها الخاص؛

– بالنسبة لمتغير السن: 27.27% تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة، 36.36% تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة، 21.21% تتراوح أعمارهم بين 41 و50 سنة، و15.15% تتراوح أعمارهم بين 51 و60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب أصحاب المشاريع من الشباب الذين لا يتجاوزن 40 سنة؛

– بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي: 3.03% مستواهم ابتدائي، 45.45% مستواهم متوسط، 21.21% مستواهم ثانوي، 24.24% ذوو مستوى جامعي، في حين أن 6.06% أكملوا دراستهم العليا (ماجستير)، وهي نسب تؤكد أن أغلب أصحاب المشاريع غير جامعيين، وهذا نظرا لتوجه الفرد الجامعي الجزائري إلى الوظائف العمومية بصفة خاصة التعليم والصحة وتوجه بعضهم إلى العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية؛

– بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في المشاريع: 36.36% لم تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، 30.30% تتراوح خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، 18.18% من 11 إلى 15 سنة، 9.09% خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، 3.03% من 21 إلى 25 سنة، في حين أن 3.03% خبرتهم من 26 إلى 30 سنة. وهو ما يدل أن أغلب المشاريع حديثة النشأة وأصحابها من الشباب المتخرجين من مراكز التكوين المهني والجامعات؛

– بالنسبة لمتغير مجال النشاط: 21.21% من المستجوبين ينشطون في قطاع البناء والأشغال العمومية، 42.42% منهم ينشطون في القطاع الصناعي، 18.18% منهم ينشطون في القطاع الفلاحي، 12.12% منهم ينشطون في القطاع الخدماتي، في حين أن 6.06% منهم ينشطون في المجال التجاري.

3- تحليل فقرات محاور الدراسة: سنحلل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:

3-1- تحليل فقرات المحور الأول: يتمثل المحور الأول في تحليل **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع حجم الاستثمار**، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100عامل.
02	تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
03	تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير وتنويع المنتجات الغذائية.
04	تخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل كثيرة ومتنوعة لشباب البطال.
05	تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال ثابت و صغير جدا.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.70	0.81	موافق	4.946	0.000	العبارة محققة	02
02	3.79	0.70	موافق	6.500	0.000	العبارة محققة	01
03	1.97	0.92	غير موافق	-6.447	0.000	العبارة غير محققة	05
04	3.21	1.11	محايد	1.097	0.281	العبارة غير محققة	03
05	2.73	1.15	محايد	-1.359	0.184	العبارة غير محققة	04
المحور الأول	**3.08**	**0.50**	**محايد**	**0.905**	**0.372**	**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المشاريع الاستثمارية ضعيف وهي بحاجة إلى تحسين مستوها**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن دور مؤسسة أولاد يوسف للعتاد الفلاحي في دعم المشاريع الاستثمارية ضعيف وبحاجة إلى تحسين، وهذا راجع أساسا إلى ثقل الإجراءات التنظيمية وعدم تماشيها مع التطور الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري، كما أن كلا من العوامل الإدارية والتنظيمية والقانونية لا تساعد في ترسيخ ثقافة دعم المشاريع الاستثمارية لدى المواطن الجزائري وبصفة خاصة فئة الشباب، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الجزائري لا يزال يعاني ركودا في هذا الجانب خاصة بسبب البيروقراطية التي تعيق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3-2- تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في **تحليل الفرص الاستثمارية في البنى التحتية** ، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
06	البنية التحتية تعبر عن مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلي.
07	تعمل البنى التحتية على توفير المواد الأساسية والهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل مشروع أو مجتمع.
08	تساهم البنى التحتية في تحديد طاقة المشاريع والاستثمارات الأخرى والتي تترك آثارا مختلفة ومتعددة في تحسين معدلات دخل الأسر.
09	تتطلب شركات البنية التحتية استثمارات أولية ضخمة وتكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى .
10	التركيز على زيادة الاستثمار في البنية التحتية من خلال أي مشروع يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
06	3.64	0.78	موافق	4.667	0.000	العبارة محققة	01
07	2.76	1.20	محايد	-1.161	0.254	العبارة غير محققة	03
08	3.12	0.82	محايد	0.849	0.402	العبارة غير محققة	02
09	2.67	0.99	محايد	-1.935	0.062	العبارة غير محققة	04
10	2.33	1.22	غير موافق	-3.149	0.004	العبارة غير محققة	05
المحور الثاني	**2.90**	**0.61**	**محايد**	**-0.915**	**0.317**	**تحليل مستوى الفرص الاستثمارية في البنى التحتية ضعيف وبحاجة إلى تحسين.**	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على SPSS

يتضح من الجدول السابق أن تحليل مستوى الفرص الاستثمارية في البنى التحتية ضعيف وبحاجة إلى تحسين على مستوى المؤسسة أولاد يوسف، كما يجب عليها إرضاءها مختلف أصحاب المصالح المرتبطة بها وتحقيق رغباتهم ومتطلباتهم خاصة مواردها البشرية وزبائنها، إضافة إلى ضعف انتهاجها لأساليب التحسين المستمر لطرق تسييرها ومختلف عملياتها، ومن جهة أخرى يتم لمس ضعف تركيز المؤسسة على فلسفة التنمية الفرص الاستثمارية وضعف الإيمان بفعاليتها وجدواها، كما أن المؤسسة لا تساهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة، رغم أن مجالي نشاطها يحتم عليها الاهتمام بترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد الطبيعية من الإهدار خاصة النادر منها.

ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة، حيث لا يزال دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع حجم الاستثمار ضعيف ولم يتحسن ، وبالتالي فهي تتطلب تحسين وتطوير لترسيخ الثقافة الاستثمار لدى المواطن الجزائري وبصفة خاصة شباب ولاية مستغانم.

2- اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية محققة في الدوائر محل الدراسة، حيث أن تحليل الفرص الاستثمارية في البنى التحتية لا يزال منخفض ولم تلحق إلى مستوى المطلوب منها. وبالتالي فهي غير فعالة في دعم وتحسين دورها في التنمية الاقتصادية للوطن.

خاتمة

هناك جدل كبير عما إذا كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار العام في مجال البنية التحتية قد سبب اختناقات في النمو الاقتصادي. ففي بعض الحالات، اقترن إنفاق في مجال البنية التحتية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تولد بعض استثمارات البنى التحتية عائدا اجتماعيا مرتفعا إلى حد ما. غير أنه من غير المؤكد بأي حال ما إذا كانت زيادة الإنفاق على البنية التحتية في

حد ذاته يمكن أن يحفز الشراكة بين القطاعين و أكثر من زيادة إنفاق على مجالات كالرعاية الصحية والتعليم.

وقد خلصت الدراسة إلى تقديرات شديدة التباين لتأثير استثمارات البنية التحتية على النمو الاقتصادي، ومن الصعب تمييز أثار المتعلقة بالبنية التحتية على وجه الدقة عن غيرها من العوامل، كإنفاق على رأس المال البشري ومع ذلك، فإن جودة البنية التحتية المادية تؤثر في مستوى إنتاجية البلد المعني، وقدرته على المنافسة في أسواق التصدير وعلى جذب الاستثمارات المتنوعة. وقد توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل فيمايلي:

- إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنها من لعب دور محوري في التنمية المحلية، وفي نفس الوقت فإن صغر الحجم تتولد عنه عدة عوائق ومشاكل.
- يعد التمويل أكبر مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي قد يؤدي إلى توقف نشاطها تماما
- إن البنى التحتية لهاد دور كبير في تطوير نمو الاقتصادي للبلد.

قائمة المراجع

1- المراجع بالغة العربية

1. خلف عثمان ،"**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) جامعة الجزائر،2004.
2. محمد زوزي،" **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
3. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، رقم 15،77 ديسمبر 2001 ، المواد رقم5،6،7.
4. شبوطي حكيم،"**الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2008.
5. عبد الرزاق بن حبيب،" **اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.
6. حسين رحيم ،" **نحو نظام اقتصادي دولي عادل، التناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل**"، الملتقي الدولي الأول حول تأهيل المؤسسات ليومي29 و30 أكتوبر2001،جامعة سطيف، الجزائر.
7. السعيد بريبش،" **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة ، الجزائر، نوفمبر 2007.

8. خالد عبد العزيز محمد السهلاوي،" **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**"،مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، السعودية،2001.
9. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجزائر ،2001/12/12.
10. محمد شرف بن زاوي، دعم **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم بواقي، الجزائر، جوان 2015.
11. صلاح العودة، رزق السيد احمد ،**دراسة بعنوان البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني**، كلية الدراسات العليا، معهد الإدارة والاقتصاد، جامعة القدس، فلسطين ،2008.
12. أحمد بن حسن بن أحمد الحسني، **دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة**" ،بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة، 2002.
13. عيسى محمد غزالي، **خصصة البنية التحتية**، معهد العربي للتخطيط، العدد الثامن عشر، الكويت، 2003.
14. سعاد سالكي وموري سمية، **الإنفاق العام إحدى آليات تطوير القطاع الأجنبي بالجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، الجزائر، 21نوفمبر2011.
15. مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية، **القضايا البيئية المرتبطة بتطوير البنية التحتية** ،2013، الموقع الالكتروني:http://www.environmentalauditing.org
16. لطفي زعباط، **المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب العجز الميزاني – حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2004/2003.
17. نشرة صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية**، 2013.

المراجع الأجنبية

18. Ministère de l'Industrie, **plan de développement de la PME (1974-1977)** , document, Alger 1980.
19. M. Woitirin, **Enquête sur la situation des petites et moyennes entreprises industrielles dans les pays de CEE**, étude série concurrence,Bruxelles CEE 1996.
20. Bank information cente،octobre 2012 , www.bicusa.org